

دور المصارف الاجنبية في الائتمان المصرفي في العراق

الأستاذ المساعد الدكتور عقيل عبد محمد
الباحثة ابتهاج جليل
كلية الادارة والاقتصاد / قسم العلوم المالية والمصرفية
جامعة البصرة

المستخلص :

بعد ان استمر حظر عمل المصارف الاجنبية في العراق طيلة اربعة عقود منذ صدور قانون رقم 100 لسنة 1964 الذي تم بموجبه تأمين المصارف الخاصة والاجنبية كافة. وأثر صدور قانون البنك المركزي العراقي ذي الرقم 56 لسنة 2004 الذي سمح للأجانب بتأسيس وفتح المصارف في العراق وصل عدد المصارف الاجنبية في عام 2017 الى 19 مصرفاً من 69 مصرفاً من اجمالي عدد المصارف في العراق بأنواعها. ولكن على الرغم من ذلك العدد من المصارف الاجنبية لم نجد ما يؤكد دورها المتوقع ، فهي لم تسهم في افضل الاحوال الا على اقل من 5% في حجم الائتمان المصرفي في العراق . بل ان ثلاثة مصارف منها فقط تهيمن على اكثر من 80% من الائتمان الذي تقدمه المصارف الاجنبية .

1

* بحث مستل

** تدريسي في قسم العلوم المالية والمصرفية / جامعة البصرة

*** طالبة دراسات عليا / الماجستير

The impact of knowledge processes on the technological innovation :An applied study at UR public company

Asst. prof. Dr. **Salih M .Al Amer**

Researcher. **Shayma Jasim Almamoory**

AL -Basrah University ,Administration &Economics College , Department of Banking & Finance

Abstract :

After the continuation ban on the work of foreign banks in Iraq for four decades since the issuance of Law No. 100 of 1964, which all private and foreign banks were nationalized. Following the issuance of the Central Bank of Iraq Law No. 56 of 2004, that allowed foreigners to establish and open banks in Iraq until the number of foreign banks in 2017 became 19 banks "from 69 banks of the total number of banks in Iraq of all kinds. But despite that number of foreign banks did not find what It confirms its expected role, it contributed at best to less than 5% in the volume of bank credit in Iraq, but that only three of them dominate more than 80% of the credit provided by foreign banks

المبحث الاول: منهجية البحث

المقدمة :

وجود المصارف الاجنبية في العراق ازداد بشكل كبير بعد عام 2010 بعد ان وفر قانون المصارف رقم 94 وقانون البنك المركزي العراقي رقم 56 لعام 2004 الفرصة لعدد من المصارف الاجنبية ان تفتح لها فروعها في العراق خاصة بعد مشاركة شركات بلدانها في مشروعات مختلفة في العراق. واصبح التطور واضح في زيادة وجود المصارف الاجنبية في العراق، حتى وصل عددها في عام 2017 الى (19) مصرفا "أجنبيا" منها (4) اسلامية . ولكن هذا الوجود للعدد الكبير من فروع المصارف الاجنبية لم يسهم في تحسين الخدمات المصرفية المقدمة للزبون العراقي ، ولم يسهم كثيرا في تطوير العمل المصرفي وتفعيل دوره . ولم تعمل المصارف الأجنبية الوافدة على تحسين الاختلالات التي يعاني منها القطاع المصرفي العراقي . ليكثر السؤال عن طبيعة عمل هذه المصارف ونشاطها في العراق وهل تعمل بشكل فاعل على دعم وتطوير القطاع المصرفي فيه.

1- مشكلة البحث

تؤدي المصارف الاجنبية دورا مهما في النظام المصرفي من خلال خلق المنافسة مع المصارف المحلية بتوفيرها الائتمان المصرفي وخفض كلفة الوصول الية وتطوير وتوسيع وتحسين الخدمات المصرفية عبر استخدامها للتكنولوجيا المتطورة والصيرفة الإلكترونية الحديثة . تنطلق مشكلة البحث من التساؤل فيما اذا كان وجود المصارف الاجنبية احدث تغيرات حقيقية في حجم ونوعية التمويل والائتمان المصرفي بما يزيد من الانتشار والوصول المصرفي في العراق .

2- اهمية البحث

تنبع اهمية البحث من خلال الاتي :-

1. الاثار الايجابية التي يحدثها وجود المصارف الاجنبية في الاقتصاد الوطني بشكل عام والنظام المصرفي العراقي بشكل خاص، وذلك من خلال زيادة فرص الوصول للائتمان المصرفي وخلق المنافسة بين المصارف الاجنبية والمحلية وخلق التكنولوجيا والصيرفة الالكترونية.
2. السلبيات التي ترافق وجود هذه المصارف في العراق والمتمثلة في عدم توجيه نشاطاتها في قطاعات مهمة مثل الزراعة والصناعة وتركيزها على المجالات المربحة مثل تمويل التجارة والوساطة المالية الدوليتين وعدم قدرة المصارف المحلية في منافستها في هذه المجالات نظرا " للمراكز المالية الدولية التي تتمتع بها المصارف الاجنبية الام.

3- هدف البحث

يسعى البحث الى تحقيق الاهداف التالية :

1. تناول مفهوم واهمية المصارف الاجنبية .

2. دراسة واقع المصارف الاجنبية العاملة في العراق من جوانب تزايد اعددها وتطور حجم رؤوس اموالها وعدد فروعها وعدد العاملين فيها.
3. دراسة وتحديد حجم الائتمان المصرفي وهيكله في العراق.
4. مدى مساهمة المصارف الاجنبية في الائتمان المصرفي في العراق.

4 - فرضية البحث

يستند البحث الى فرضية مفادها (فشلت المصارف الاجنبية العاملة في العراق في احدث تغيرات جوهرية في القطاع المصرفي العراقي ، اذ لم تسهم بشكل فعال في زيادة حجم ونوعية الائتمان والوصول اليهما).

5- منهج البحث

اعتمد البحث على استخدام الاسلوب التحليلي ، والذي يستند الى المنهجين الاستقرائي والاستنباطي من خلال التحليل الوصفي والتحليل الرياضي للتطور التاريخي للبيانات واستقراء الواقع الائتماني والمصرفي في العراق ومن ثم استنباط الاثار والنتائج المترتبة عليها للوصول لتحقق اهداف البحث .

6- هيكلية البحث

لتحقيق اهداف البحث واختبار فرضيته قسم البحث الى خمسة مباحث يتبعها الاستنتاجات والتوصيات ، تناول المبحثان الاول والثاني منهجية البحث والدراسات السابقة وتم تسليط الضوء في المبحثين الثالث والرابع على مفهوم المصارف الاجنبية وواقعها في العراق وخصص المبحث الخامس لدراسة دور المصارف الاجنبية في الائتمان المصرفي في العراق.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

أولاً: الدراسات المحلية

1. دراسة محمد ، حاكم محسن وزينب سعدون محمد \ 2014 \ اثر الاستثمار الاجنبي المباشر في القطاع المصرفي .

حاولت هذه الدراسة تحليل العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر وأداء القطاع المصرفي في العراق وذلك لأهميتها في الاستثمار وتوليد الاموال . اذ شخّصت الدراسة الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة الى القطاع المصرفي في العراق ل (10) مصارف تجارية اهلية والاستثمارات الاجنبية على شكل المساهمة في راس المال المصارف القائمة عددها (6) للمدة بين 2005 – 2011 . و توصلت الدراسة الى ان هنالك استقطاب المصارف الاجنبية للاستثمار في القطاع المصرفي العراقي . واوصت على ضرورة وضع المصارف استراتيجيات متكاملة تنسجم مع التحديات المتوقعة . ودعت الدراسة الى اندماج المصارف بينها من اجل جذب الاستثمارات الاجنبية الذي يعد ذا اثر ايجابي في قطاع مصرفي العراقي من اجل تحسين الاداء المالي وتحسين الخدمات المصرفية

المقدمة وتجنب الآثار السلبية بهدف تمكين مصارف من فتح افاق جديدة للتكيف مع الوضع الدولي الجديد في ظل العولمة .

2. دراسة عبيدة ، صلاح رمضان وعبد الرحمن ظاهر\ 2018 \ تحليل اتجاهات تطور دور المصارف المحلية الخاصة والأجنبية في الاقتصاد العراقي للفترة 2003-2014 .

تناولت هذه الدراسة تحليل تطور دور المصارف المحلية الخاصة والاجنبية في اطار السياسة الاقتصادية للعراق خلال الفترة المذكورة لتحول الاقتصاد للانفتاح وتحفيز دور القطاع الخاص . اذ استخدم في هذه الدراسة المنهج الاستقرائي وتبين ان المصارف الاجنبية لم تؤد دورا " فعالا" في تنمية الثقافة والوعي المصرفي في العراق سبب ممارستها الانشطة ذات الربحية السريعة وهيمنة الظروف السياسية والاقتصادية . وتوصلت الدراسة الى نتائج اهمها ان القطاع المصرفي العراقي يعاني من الاختلالات الجوهرية في جميع أنشطة الابداع والاستثمار ووجود منافسة غير عادلة بين المصارف المحلية والاجنبية بسبب ضعف القوانين والتعليمات الحكومية وضعف الثقافة المصرفية لدى العراقيين . كما توصلت الدراسة الى ان المصارف الاجنبية لم تمارس دورها الحقيقي في دعم المنافسة المصرفية .

3. دراسة العكيدي ، ايناس احمد ظاهر\ 2018 \ الرقابة الإشرافية المتبادلة فيما بين البنوك المركزية على فروع المصارف الأجنبية في العراق (دراسة مقارنة) .

وضحت أليات تأسيس فروع المصارف الأجنبية كشكل مهم من أشكال الاستثمار الاجنبي المباشر في القطاع المصرفي من حيث الإجراءات والمحددات والتعليمات الخاصة بذلك . واستخدمت عينة من القوانين التي تنظم إجراءات الرقابة والاشراف على المصارف الاجنبية لكل من دولة لبنان والسودان والامارات (كتجربة كبيرة في الاستثمار المصرفي وانتشاره) ومقارنتها مع قانوني البنك المركزي ذي الرقم (96) والمصارف ذي الرقم (94) لعام 2004 اللذين ينظمان الرقابة والاشراف على المصارف المحلية والاجنبية في العراق . وتوصلت الدراسة الى ان اداء فروع المصارف الاجنبية يتأثر بالبيئة العراقية وتغيراتها وتعاني بعض فروع المصارف الأجنبية من صعوبة في الإجراءات عند منح القروض متوسطة وطويلة الأجل . وأوصت الدراسة بتسهيل إجراءات معاملات منح القروض ووجوب تنوع المصارف الاجنبية لخدماتها وعدم حصرها في انواع محددة ومحدودة .

ثانياً: الدراسات العربية

1. دراسة الاحمر ، حاتم خالد الامين \ 2008 \ اثر البنوك الاجنبية في التنمية الاقتصادية في السودان : دراسة حالة مصرف ابو ظبي .

سلطت هذه الدراسة الضوء على دور المصارف الاجنبية في التنمية الاقتصادية في السودان ودورها في انفتاح المجتمع بعد المراحل التي مرت بها السودان من تطور في جميع قطاعات الاقتصادية . وأشارت أن المصارف الاجنبية ساعدت بشكل فعال في تنمية قطاع الخدمات والنقل والمواصلات في السودان , وان مساهمة المصارف الاجنبية متواضعة في تمويل القطاع الصناعي ولم تكن لها مساهمة في تمويل القطاع الزراعي او نقل التكنولوجيا لتنمية

وتطوير الصناعة المحلية بسبب تركيزها على تمويل قطاع مواد الخام فقط . واوصت الدراسة يجب ترشيد عمل المصارف الاجنبية وذلك من خلال تهيئه المناخ الاستثماري الجيد الذي يساعد في تحفيز المصارف الاجنبية في العمل بأمان وحرية في القطاعات الاقتصادية ومنح التسهيلات والضمانات الكافية التي تسهم مساهمة حقيقية في التنمية الاقتصادية .

2. دراسة كريم ، عمر \ 2015 \ الأداء المالي للقطاع المصرفي في دولة الامارات العربية المتحدة : المحلي مقابل المصارف الاجنبية .

تهدف الدراسة إلى تحليل ومقارنة الاداء المالي للمصارف المحلية والأجنبية في دولة الإمارات العربية المتحدة ومعرفة القطاع الأكثر فعالية بناء على مؤشرات المصارف المحددة التي تشمل : العائد على الأصول والعائد على حقوق المساهمين ، ونسبة السيولة ، وإدارة كفاءة وكفاية رأس المال وإدارة الأصول . وتم اخذ عينة من اثني عشر مصرفاً "عاملاً" في دولة الإمارات العربية المتحدة منها ستة مصارف محلية و ستة اجنبية للمدة بين (2008 – 2014) . وتم التوصل الى ان المصارف الاجنبية تزايد وجودها في الاقتصاد الاماراتي على الرغم من النجاحات التي تحققت في المصارف المحلية في القطاع المصرفي الا انها تحتاج إلى تحسين أدائها في مختلف الجوانب لكي تظهر ركائز قوتها من اجل منافسة المصارف الاجنبية .

3. دراسة مسعودي، فاطمة ومريم رحلي \ 2013 \ انفتاح القطاع المصرفي في الجزائر على الاستثمار الاجنبي تبين الدراسة مدى ملاءمة المنظومة القانونية المعتمدة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي نحو القطاع المصرفي في الجزائر . ووضح ان الجهاز المصرفي يمثل الواجهة الحقيقية لاقتصاد أية دولة حيث التطور الذي شاهده اقتصادات دول العالم يساعدها على وضع سياسة اقتصادية ومالية تتماشى مع التغيرات العالمية وهذا اوجب على الجزائر إصلاح منظومتها المصرفية . توصلت الدراسة الى ان القطاع المصرفي الجزائري من بين القطاعات المغربية للمستثمرين الأجانب . وان المصارف الاجنبية تساعد في إدخال تكنولوجيا متطورة وتقديم خدمات عالية الجودة و خدمات مصرفية جديدة للزبائن . لكن ما يعاب على القوانين التي تنظم الاستثمار الأجنبي في القطاع المصرفي بفرض شروط معقدة وكثرة الإجراءات التي ترهق المستثمر . ولهذا يجب على الجزائر اصلاح منظومتها .

ثالثاً: دراسات الاجنبية

1- دراسة Ismail Khan, Hafiz Muhammad at el \ 2015 \ The role of foreign banks in the emerging banking sector in developing countries such as Pakistan.

هذه الدراسة الى دور المصارف الأجنبية في تطوير القطاع المصرفي في البلدان النامية واعتمدت باكستان كحالة دراسية و اشارت الدراسة الى ان وجود المصارف الاجنبية له تأثير إيجابي في كفاءة المصارف ويسهم في منافسة قوية للقطاع المصرفي المحلي في البلدان النامية . حيث أن المصارف الأجنبية في البلدان النامية تميل إلى تحقيق أرباح أكبر وهوامش فائدة ومدفوعات ضريبية أعلى مقارنة مع المصارف المحلية . وتوصلت الى أن المصارف الأجنبية توفر مصادر ائتمان مستقرة لأنها تحصل على تمويل إضافي من مصارف الأم التي لديها وصول أسهل إلى الأسواق الدولية

ويساعد دخولها في بناء الإطار القانوني والإشرافي للمصارف المحلية , وان للمصارف الأجنبية منتجات وخدمات أكثر تقدماً يمكنهم من جذب الجزء المربح من الأسواق المحلية .

2 – دراسة Do foreign banks increase competition? Directory of Jeon, Bang Nam .at el \ 2011 \ Do foreign banks increase emerging banking markets in Asia and Latin America

تناولت الدراسة تأثير دخول المصارف الأجنبية في الهيكل التنافسي للقطاعات المصرفية المحلية في الاقتصادات الناشئة المضيفة . وتركز في تحليلها على آسيا وأمريكا اللاتينية خلال الفترة 1997 - 2008 باستخدام قاعدة بيانات على مستوى المصارف لتحديد المصارف الأجنبية ولتقدير مقاييس المنافسة المصرفية . واختبرت الدراسة فيما اذا كانت زيادة دخول المصارف الأجنبية تعزز المنافسة في القطاعات المصرفية في هذه البلدان المضيفة . وتوصل الى ان دخول المصارف الأجنبية له تأثير إيجابي يرتبط بالمنافسة غير المباشرة بين المصارف الأجنبية مع المصارف المحلية , وان التأثير غير المباشر أقوى عندما تدخل المصارف الأجنبية الأكثر كفاءة و الأقل خطورة وتركيزاً في أسواق البلد المضيف.

3 – دراسة The Impact of Foreign Bank Entry on Emerging Markets: A .Gormley , Todd \ 2010 \ The Impact of Foreign Bank Evidence from India

توضح الدراسة تأثير دخول المصارف الأجنبية إلى الهند خلال فترة التسعينات . وتم تحليل التباين من وقت إدخال المصارف الأجنبية الجديدة ومواقعها . لتقدير تأثير دخول المصارف الأجنبية للوصول إلى الائتمان المحلي وأداء الشركة . وتوصلت الدراسة الى ان المصارف الأجنبية كانت تمول مجموعة صغيرة جداً من الشركات المربحة في الهند في حين انخفضت فرصة حصول الشركات المتوسطة على قرض بعد دخول المصارف الاجنبية بنسبة (8 %) . وهو عكس ما كان سائداً بان المصارف الاجنبية يحسن لها وصول الائتمان لجميع الشركات . وتوصلت ايضاً الى ان هنالك الانخفاض الملحوظ في الائتمان بشكل عام بين الشركات صغيرة او التي لديها عدد أقل من الأصول الملموسة وان انخفاض الائتمان هذا يؤثر سلباً في أداء الشركات صغير الحجم التي تعتمد على التمويل الخارجي بشكل كبير .

المبحث الثالث: مفهوم المصارف الأجنبية (Foreign Bank)

يشير مفهوم المصارف الاجنبية الى خضوع رأس المال لسلطة الاجانب فقد يكون المصرف مملوكاً لأجانب يقيمون في الدولة او يكون تابعاً لمؤسسة متعددة الجنسيات او يكون لأجانب خارج الدولة او مجرد مشاركة بأغلبية اجنبية ، او مجرد فرع لمصرف اجنبي مركزه الرئيس مسجل في دولة اخرى.

أولاً: مصارف متعددة الجنسيات

تستخدم مصطلحات (المصرف متعددة الجنسية) (Multinational Bank) و(المصرف الدولي) (International Bank) و (المصرف الاجنبي) (Foreign Bank) بشكل متداخل على الرغم من ان لكل مصطلح مفهوم مختلف عن الاخر، فالمصارف متعددة الجنسية كونها شركات في الاصل فمفهومها العام يتطابق مع مفهوم الشركات متعددة الجنسية وبذلك تعرف بانها (المصارف التي ينتمي مالكوها إلى جنسيات عدة دول تعمل في عدة دول بهدف مضاعفة ربح المجموعة وليس ربح الفروع كل على حدة . اما الملكية والتحكم فهما في أيدي مواطنين من بلد واحد) (عثماني : 2003 , 17).

وتعمل المصارف متعددة الجنسية من حيث التمويل بشكل عام ضمن اطار استراتيجيتين الاولى استراتيجية التمويل المركزية والاشرى استراتيجية التمويل اللامركزي. وعندما تفضل هذه المصارف العمل باستراتيجية التمويل المركزية فأنها تقوم بإنشاء شبكة كبيرة من الفروع المصرفية لها في الخارج . اما عندما تفضل استراتيجية التمويل اللامركزي فتعتمد الى إنشاء مصارف في الخارج تابعة لها ولكن ذات رأس مال منفصل عنها. والمصارف متعددة الجنسية في الغالب تكون أكثر مهارة من المصارف الوطنية في جذب الودائع المحلية ومصادر التمويل الاخرى (Nolle & Goulding : 2012,2).

ثانياً: المصارف الدولية

يشير مصطلح المصرف الدولي الى (تلك المؤسسات المصرفية التي توزع انشطتها وعملياتها المصرفية في اكثر من دولة أي تمارس اعمالها في دولتين او اكثر عبر فروعها والمصارف التابعة لها او المتفرعة عنها بأشكالها المتنوعة) أي طبيعة عمل المصارف الدولية كعمل المصرف التجاري وهو قبول الودائع وتقديم القروض سواء من المصرف الام او من الفروع المنتشرة جغرافياً(الشمري وحمزة , 2015 : 157). وتعرف المصارف الدولية ايضاً (بانها المصارف التي تمارس أعمالاً تجارية خارج البلد الذي يوجد فيه مقرها الرئيس) (World Bank : 2017 , 1).

ثالثاً: المصارف الاجنبية

اما مصطلح المصارف الاجنبية وهي محور دراستنا فتعرف بانها . (تلك المصارف التي تنشط في بلد معين وتكون ملزمة بتطبيق شروط البلد الاصلي والبلد المضيف , وتكون أكثر متابعة من طرف البنك المركزي مقارنة مع المصارف المحلية ، تهدف إلى تدويل خدماتها ، وتحقيق مكانة في النظام المصرفي العالمي) (وسام : 2014 , 27) . وتعرف المصارف الاجنبية ايضاً بانها (المصارف التي تعود ملكيتها الى رعاية دول اخرى غير الدولة المسجلة فيها هذه

المصارف). (نعمه : 2016, 10) ويعرف ايضا المصرف الاجنبي (على انه المصرف الذي ينفذ أعمالا عبر الحدود او المصرف الذي تتضمن أعماله عملات مختلفة). (محمد : 2014, 7)

رابعاً: مفهوم المصرف الاجنبي على وفق القانون العراقي

لم يتطرق قانون المصارف العراقي ذو الرقم (94) لسنة 2004 لمفهوم المصارف الاجنبية بشكل مباشر ولكن قام في الباب الاول منه الاحكام العامة في المادة 1 تعريف مصطلحات بإعطاء مفهوم المصرف بانه (شخص يحمل ترخيصاً او تصريحاً بمقتضى هذا القانون لمباشرة الاعمال المصرفية). والفرع (مكان عمل يشكل جزءاً تابعاً للمصرف من الناحية القانونية تجري فيه كل الانشطة المصرفية او بعضها). اما كلمة الاجنبي فتعني (عند استخدامها في الوصف كشخص اعتيادي او مكتب شخصي او مكتب لا يكون شخصياً اعتبارياً محلياً او مكتباً محلياً). وكلمة الشخص تعني اما شخص طبيعي او اعتبارياً او كليهما. وبناء على ذلك نستطيع تحديد مفهوم المصرف الاجنبي حسب ما جاء في قانون المصارف العراقي (بانه الشخص الذي يحمل تصريحاً او ترخيصاً لمباشرة الاعمال المصرفية على ان لا يكون محلياً او مكتباً محلياً). ولا غرض هذا القانون تعامل جميع مكاتب الفروع المحلية للمصرف الاجنبي على انها مكتب لفرع واحد.

المبحث الرابع: واقع المصارف الاجنبية في العراق

بعد عام 2003 سمح قانون المصارف رقم (94) وقانون البنك المركزي رقم (56) لسنة 2004 بعمل المصارف الاجنبية في العراق، وبدأت المصارف الاجنبية بدخول القطاع المصرفي في العراق حتى وصل عددها في عام 2017 تسعة عشر مصرفاً اجنبياً اسلامياً وتقليدياً. واستناداً الى بيانات الجدول (1) نستطيع ان نشير الى الحقائق الاتية:-

1. تمثل المصارف الاجنبية نسبة 27.5% من اجمالي المصارف العاملة في العراق البالغة 69.
2. عدد المصارف الاجنبية الاسلامية اربعة وهي تمثل 21.1% من 19 اجمالي المصارف الاسلامية في العراق.

جدول (1)

المصارف الاجنبية العاملة في العراق 2017

مليون دينار

اسم المصرف	راس المال المدفوع	مجموع موجودات	تأسيس تاريخ	عدد الفروع	موظفين
ابوظبي الاسلامي	29,367	620,698	2010	3	59
قفقر للشركة المساهمة التركية	61,123	99,244	2011	1	16
البركة	8,148	51,319	2011	1	23
اسيا	32,893	82,075	2012	2	8
ميلي ايران	38,203	129,430	2005	3	54
بيبلوس اللبناني	59,117	452,524	2006	4	58
الزراعي التركي	29,596	81,541	2006	2	19
انتركوننتال	29,550	81,337	2008	3	27
بيروت والبلاد العربية	59,112	371,057	2009	3	58
البحر المتوسط	58,780	335,676	2011	3	32
اش التركي شركه مساهمة	29,314	165,373	2011	2	34
اللبناني الفرنسي	29,279	48,593	2011	1	8
باريسيان	29,609	35,878	2011	2	17
اعتماد اللبناني	58,904	116,891	2011	2	15
ستاندرد تشارترد	61,806	113,935	2013	2	23
فرنسبنك	29,386	92,504	2014	2	26
الشرق الاوسط و افريقيا	59,136	130,127	2014	2	24
لبنان والمهجر	58,898	104,765	2014	2	27
بنك عودة	59,100	206,858	2016	5	77
مجموع المصارف الاجنبية	821,321	3,319,825		46	621
مجموع العام	14,474,468	156,691,129		843	30,507

المصدر: البنك المركزي العراقي : دائرة البحث والإحصاء , النشرة الاحصائية السنوية , 2017 .

3. عدد فروعها في بغداد وبعض المحافظات 46 فرعاً تمثل 5.5 % من 843 اجمالي الفروع المصرفية في العراق
4. لا تشغل سوى 621 موظفاً بعضهم غير عراقيين .
5. تدير اصول اجمالية قرابة 3 ترليوناً و 320 مليار دينار أي انها تستحوذ فقط على 2.1 % من اجمالي الاصول المصرفية في النظام المصرفي العراقي.
6. اجمالي رأس المال المدفوع حوالي 821 مليار دينار لا يشكل سوى اقل من 5 % من اجمالي رؤوس الاموال للمصارف العاملة في العراق .

المبحث الخامس: دور المصارف الاجنبية في الائتمان المصرفي

أولاً: مفهوم الائتمان المصرفي

تقوم البنوك التجارية بالعديد من الوظائف و الخدمات التي تقدمها للمتعاملين، من بين هذه الوظائف منح الائتمان المصرفي الذي يعد مصدراً " مهماً" من مصادر إيرادات البنك ومن ثم يعد دور الائتمان المصرفي غاية في الأهمية إذ أن العائد المتولد عنه يشكل المحور الرئيس للإيرادات المصرفية ويعد الائتمان المصرفي مرحلة مهمة من مراحل تطوير الخدمات المصرفية للبنك من جهة ، واداة اساسية لتمويل الاستثمار اللازم لاستمرار نمو الاقتصاد الوطني واحداث الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي واستمرار ديمومتها من جهة اخرى . ويوجد العديد من التعريفات للائتمان المصرفي ندرج بعضها:-

1. علاقة مديونية تقوم على اساس الثقة بين الدائن (المصرف) والمدين (المقترض) يتمكن من خلالها المدين من الحصول على مبلغ معين أو ضمانات يوفرها المصرف للزبائن على وفق لشروط معينة أو لتحقيق أغراض محددة مقابل تعهد المدين بإرجاع المبلغ الأصلي أو الأصل مع الفائدة والمتفق عليها في الموعد المحدد (الموسوي:2015، 55).

2. مبادلة قيمة حاضرة بقيمة أجله ومثال ذلك المقرض الذي يقدم مبلغاً من المال للمقترض، القيمة الحاضرة هي المبلغ الذي يتسلمه المقترض ويدفعه المقرض اما القيمة الاجلة فهي الدفعات او الاقساط عند سداد القرض في الموعد المستقبلي المحدد (المملوك:2014، 22).

3. عملية يرتضي بمقتضاها البنك مقابل فائدة أو عمولة معينة أو محددة أن يمنح عميلاً (فرداً) أو شركة أعمال) بناءً على طلبه سواء حالاً أم بعد وقت معين بتسهيلات في صورة أموال نقدية أو أي صورة أخرى، وذلك لتغطية العجز في السيولة ليتمكن من مواصلة نشاطه المعتاد، أو اقتراض العميل لأغراض استثمارية، أو تكون في شكل تعهد متمثلة في كفالة البنك للعميل، أو تعهد البنك نيابة عن العميل لدى الغير (إيمان:2011، 4).

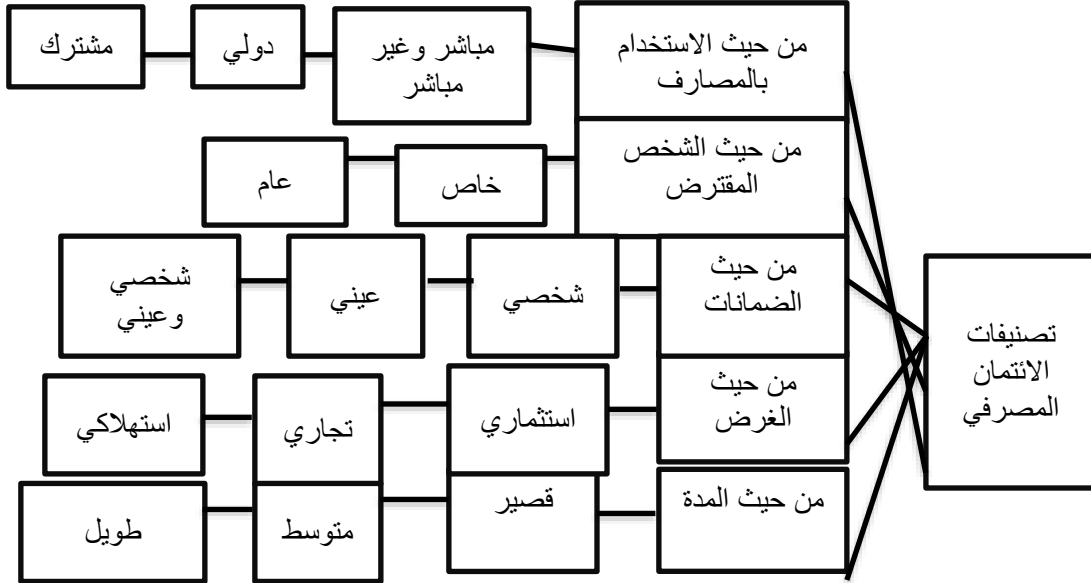
وهكذا تنوعت تعاريف الائتمان المصرفي لكنها تتركز بصورة أساسية على الثقة التي تربط بين الدائن (المصرف) والمدين (العميل) التي ينجم عنها دفع قيمة في الحاضر والدفع المؤجل في المستقبل.

ثانياً: أنواع الائتمان المصرفي

يوجد العديد من التصنيفات التي يقسم في ضوءها الائتمان المصرفي منها حسب المدة او الغرض او من حيث الضمانات او القطاع او من حيث الاستخدام في المصرف (انظر شكل رقم 1)، ولكن التصنيف الذي يهمننا في دراستنا فيما اذا كان الائتمان مباشراً او غير مباشر.

شكل رقم (1)

تصنيفات الائتمان المصرفي



المصدر: المملوك , انس هشام . " مخاطر الائتمان و اثرها في محافظ الاستثمارية دراسة تطبيقية على قطاع المصارف الخاصة في سورية " , اطروحة دكتوراه , كلية الاقتصاد , جامعة دمشق , 2014 .ص 24

ثالثاً: الائتمان المصرفي للمصارف الأجنبية في العراق

يقسم البنك المركزي العراقي التسهيلات الائتمانية المصرفية في العراق الى نوعين الائتمان النقدي والائتمان التعهدي (البنك المركزي العراقي , 2017 : 7).

1. الائتمان النقدي الذي (يشمل جميع الأرصدة القائمة لجميع أنواع التسهيلات الائتمانية النقدية وعمليات التمويل المباشر) جاري مدين، أوراق تجارية مخصومة، سلف وقروض وأية تسهيلات أخرى (المقدمة من المصارف التجارية لجميع القطاعات الاقتصادية).
2. الائتمان التعهدي هو النوع الاخر من الائتمان المصرفي والذي (يشمل جميع الأرصدة القائمة لجميع أنواع التسهيلات الائتمانية التعهدية (الاعتمادات وخطابات الضمان) المقدمة من المصارف التجارية لجميع القطاعات الاقتصادية).

ومن خلال دراسة وتحليل بيانات الجداول (2) و(3) و(4) نستطيع ان ندرج الملاحظات حول حجم وهيكل الائتمان المصرفي في العراق ومدى مساهمة المصارف الأجنبية فيه:-

1. تزايد إجمالي الائتمان المصرفي في العراق من (51,512,441) مليون دينار في عام 2010 ليصل الى (85031460) مليون دينار في عام 2014 ثم عاود الانخفاض (65,604,206) مليون دينار في عام 2017 وذلك بسبب ظروف

- العراق الامنية والاقتصادية بسبب احتلال داعش لبعض محافظات العراق وانخفاض اسعار النفط وقتها اذ من المعلوم اعتماد الاقتصاد العراقي على تصدير النفط وتأثر نشاطه بها.
2. تزايد اجمالي الائتمان النقدي الذي تضاعف بأكثر من ثلاث مرات ليصل الى (37,952,829) مليون دينار في عام 2017 بعد ان كان (11,721,535) مليون دينار في عام 2010 وبهذا ارتفعت نسبة اجمالي الائتمان النقدي في العراق من 22.8% الى 57.9% من اجمالي الائتمان المصرفي في العراق بين السنوات المذكورة.
3. انخفاض اجمالي الائتمان التعهدي الممنوح من قبل المصارف العاملة في العراق بمقدار الثلث تقريبا" حتى وصل الى (27,651,377) مليون دينار في عام 2017 بعد ان كان (39,790,906) مليون دينار في عام 2010. وبهذا انخفضت نسبة اجمالي الائتمان التعهدي الى اجمالي الائتمان المصرفي في العراق من 64.2% الى 42% للمدة المذكورة انفا".
4. اما الائتمان المصرفي الممنوح من قبل المصارف الاجنبية فتزايد من (133323) مليون دينار في عام 2010 ليصل الى (3,958,051) مليون دينار في عام 2017 وهو امر طبيعي نظرا" لتزايد عدد المصارف الاجنبية العاملة في العراق من جهة وزيادة رؤوس اموالها من جهة اخرى وعلى الرغم من هذه الزيادة الا ان الائتمان الذي تمنحه المصارف الاجنبية العاملة في العراق لا يزال لا يشكل الا نسبة ضئيلة من اجمالي الائتمان المصرفي قد لا تتجاوز 3% في عام 2013 ارتفعت الى قرابة 5% في عام 2017 وهذا الارتفاع جاء ليس بسبب تزايد الائتمان الذي تقدمه المصارف الاجنبية بالدرجة الاساسية بل جاء بسبب انخفاض اجمالي الائتمان المصرفي في العراق من 85 ترليون دينار الى 65.6 ترليون دينار ما بين عامي 2013 و2017 على التوالي .
5. بلغ الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف الاجنبية (12714) مليون دينار في عام 2010 ليصل الى (723,894) مليون دينار في عام 2017 , وبهذا ارتفعت نسبة الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف الاجنبية الى اجمالي ائتمان المصارف الاجنبية من 9.5% الى 18.3% خلال العامين المذكورين ، كما ارتفعت نسبة الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف الاجنبية الى اجمالي الائتمان النقدي في العراق الممنوح من 0.1% الى 1.9% للعامين ذاتهما.

جدول (2)

الائتمان المصرفي في العراق (مليون دينار)

القطاعات				نوع الائتمان	تفاصيل	
مجموع القطاعات	التشيد والبناء	خدمات المجتمع	تجارة ومطاعم			2010
12714	0	4966	7600	نقدي	ائتمان من	
120609	0	14002	4313	تعدي	لمصارف	
133323	0	18968	11913	اجمالي	الاجنبية	
11,721,535	2,170,385	5,834,114	2,157,667	نقدي	ائتمان من	
39,790,906	2,976,738	1,184,772	8,036,537	تعدي	المصارف	
51,512,441	5,147,123	7,018,886	10,194,204	اجمالي	العراق	
39916	190	11212	28,329	نقدي	ائتمان من	
371248	0	70723	0	تعدي	لمصارف	
411164	190	81935	28,329	اجمالي	الاجنبية	2011
20,344,076	4,209,007	7,761,270	3,456,457	نقدي	ائتمان من	
39,032,461	3,946,193	887,216	9,781,981	تعدي	المصارف	
59,376,537	8,155,200	8,648,486	13,238,438	اجمالي	العراق	
72845	31661	16670	18410	نقدي	ائتمان من	
1065133	378359	314910	120735	تعدي	لمصارف	
1137978	410020	331580	139145	اجمالي	الاجنبية	
28,438,688	6,362,048	10,688,138	5,798,761	نقدي	ائتمان من	
44,174,190	2,947,629	2,210,754	31,139,755	تعدي	المصارف	
72,612,878	9,309,677	12,898,892	36,938,516	اجمالي	العراق	
154962	55658	24230	56436	نقدي	ائتمان من	
715298	75479	304667	8341	تعدي	لمصارف	
870260	131137	328897	64777	اجمالي	الاجنبية	2013
29,952,012	7,770,910	10,448,655	4,846,316	نقدي	ائتمان من	
53,667,025	2,795,723	2,097,109	40,030,219	تعدي	المصارف	
83,619,037	10,566,633	12,545,764	44,876,535	اجمالي	العراق	
502921	77938	59860	224254	نقدي	ائتمان من	
2078809	28480	212966	200314	تعدي	لمصارف	
2581730	106418	272826	424568	اجمالي	الاجنبية	2014
34,123,067	8,877,710	12,222,489	4,871,094	نقدي	ائتمان من	
50,908,393	1,809,295	2,182,597	8,719,003	تعدي	المصارف	
85,031,460	10,687,005	14,405,086	13,590,097	اجمالي	العراق	
637250	136274	131237	191384	نقدي	ائتمان من	2015

تأثير عمليات المعرفة على الابداع التكنولوجي دراسة تطبيقية في شركة اورالعامه

2583203	6258	2224456	292018	تعهدى	لمصارف	
3220453	142532	2355693	483402	اجمالي	الاجنبية	
36,752,686	8,401,299	14,302,979	5,246,398	نقدي	ائتمان من	
40,533,154	1,073,094	3,364,380	32,443,666	تعهدى	المصارف	
77,285,840	9,474,393	17,667,359	37,690,064	اجمالي	العراق	
705,332	114,264	75270	324,089	نقدي	ائتمان من	2016
2,544,659	29,302	2165459	148,612	تعهدى	لمصارف	
3,249,991	143,566	2240729	472,701	اجمالي	الاجنبية	
37,180,123	7,920,299	14,508,699	5,655,983	نقدي	ائتمان من	
33,281,607	437,614	2,788,587	27,002,436	تعهدى	المصارف	
70,461,730	8,357,913	17,297,286	32,658,419	اجمالي	العراق	
723,894	113098	82988	278,591	نقدي	ائتمان من	2017
3,234,157	85,275	2,528,942	398,686	تعهدى	لمصارف	
3,958,051	198,373	2,611,930	677,277	اجمالي	الاجنبية	
37,952,829	7,889,896	14,495,900	6,099,279	نقدي	ائتمان من	
27,651,377	1,182,776	2,926,970	20422314	تعهدى	المصارف	
65,604,206	9,072,672	17,422,870	26,521,593	اجمالي	العراق	

المصدر: (احتسب من قبل الباحثين . البنك المركزي العراقي : دائرة الإحصاء والابحاث : النشرة الاحصائية السنوية :2010-2017).

6 . اما الائتمان التعهدى الممنوح من قبل المصارف الاجنبية فقد قفز من (120,609) مليون دينار في عام 2010 ليصل الى (3,234,157) مليون دينار في عام 2017 . وعلى الرغم من القفزة الكبيرة في حجم الائتمان التعهدى الممنوح من قبل المصارف الاجنبية الا ان نسبته من اجمالي ائتمان المصارف الاجنبية انخفضت الى 81.5 % في عام 2017 بعد ان كانت 90.5 % في عام 2010 كما وارتفعت نسبته (0.3 – 11.7 %) من اجمالي الائتمان التعهدى للمصارف العاملة في العراق من 0.3 % الى 11.7 % للمدة ذاتها.

7. على الرغم من وجود سبعة عشر مصرفاً اجنبياً عاملاً في العراق الا ان هناك ثلاثة مصارف فقط وهي مصرف ابو ظبي الاسلامي ومصرف بيبيلوس اللبناني ومصرف بيروت والبلاد العربية يتجاوز الائتمان النقدي مائة مليار دينار لكل منها وتهيمن على اكثر من 60 % من الائتمان النقدي الذي تقدمه المصارف الاجنبية . اما الائتمان التعهدى فيستحوذ مصرف واحد وهو ستاندرد تشارترد على اكثر من 70 % من اجمالي الائتمان التعهدى للمصارف الاجنبية.

جدول (3)

الائتمان النقدي للمصارف الاجنبية العاملة في العراق 2010-2017

مليون دينار

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	اسماء المصارف
153,637	153,757	154,125	146,848	10,416				ابوظبي الاسلامي
43,049								البركة
64,320	35,820	25,977	25,548	11,972	10,806	10,389	4,873	ميلي ايران
159,646	134,392	116,912	97,148	40,938	8,326	7,805	7,748	بيبلوس اللبناني
315								قفلر التركي
13,406	16,700	20,032	23,657	14,313	4,991	1,013	84	انتركونتيننتال
127,043	128,177	126,872	108,058	54,892	45,608	20,709		بيروت والبلاد العربية
60,208	83,811	42,182	33,387	15,008	193			مصرف البحر المتوسط
		0	0	59			9	الزراعي التركي
47,471	65,999	77,161	40,308					أش التركي شركة مساهمة
3,477	10,605	14,291	14,205	90				اللبناني الفرنسي
2,669	1,698	2,661	2,532	1,406	799			باريسيان
7,606	7,496	9,538	8,490	5,868	2,122			الاعتماد اللبناني
10,421	23,962	21,947						فرنسبنك
21,294	29,053	9,581	1,548					الشرق الاطوسط و افريقيا
9,169	13,862	15,971	1,192					لبنان والمهجر
163	0							بنك عودة
723,894	705,332	637,250	502,921	154,962	72,845	39916	12714	مجموع المصارف الاجنبية
7,118,943	7,330,305	7,675,083	7,245,187	6,565,091	5,098,281	3,776,355	2,884,330	مجموع المصارف الاهلية
37,952,82	37,180,12	36,752,68	34,123,06	29,952,01	28,438,68	20,344,07	11,721,53	مجموع العام

تأثير عمليات المعرفة على الابداع التكنولوجي دراسة تطبيقية في شركة اورالعامه

9	3	6	7	2	8	6	5	
---	---	---	---	---	---	---	---	--

- المصدر: (البنك المركزي العراقي : دائرة الإحصاء والابحاث : النشرة الاحصائية السنوية: 2010-2017)**
8. اما التوزيع القطاعي لائتمان المصارف الاجنبية في العراق فنجد انه شديد التركيز اذ تهيمن ثلاثة قطاعات على اكثر من 88% من حجم ائتمان المصارف الاجنبية العامة في العراق عام 2017 (واكثر من 80 % من اجمالي الائتمان المصرفي في العراق) وهذه القطاعات هي قطاع التجارة والمطاعم وقطاع خدمات المجتمع وقطاع التشييد والبناء.
9. يستحوذ قطاع التجارة والمطاعم على الحصة الاكبر من حجم الائتمان المصرفي في العراق اذ حصل في عام 2017 على 26521593 مليون دينار أئتمان مصرفي بنوعيه التعهدي والنقدي وهو ما يعادل اكثر من 40 % من اجمالي الائتمان المصرفي ولكن مساهمة المصارف الاجنبية فيها ضئيلة لاتتجاوز 677277 مليون دينار (منها 398686 مليون دينار ائتمان تعهدي) وهو ما يعادل 2.6 % من اجمالي الائتمان الممنوح لهذا القطاع و 17 % من اجمالي ائتمان المصارف الاجنبية .
10. هيمنة قطاع خدمات المجتمع في عام 2017 على قرابة ثلثي (66%) الائتمان الذي تمنحه المصارف الاجنبية وهو 2611930 مليون دينار منها قرابة 97 % منها ائتمان تعهدي البالغ 2528942 مليون دينار.
11. وعلى الرغم من اهمية قطاع التشييد والبناء الا ان المصارف الاجنبية في عام 2017 لم تسهم الا في 198373 مليون دينار وهو ما يعادل 2.1 % من اجمالي ائتمان هذا القطاع وحوالي 5 % من اجمالي ائتمان المصارف الاجنبية.

جدول (4)

الائتمان التعهدي للمصارف الاجنبية العاملة في العراق 2010-2017

(مليون دينار)

اسماء المصارف	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
ابوظبي الاسلامي			29,261	92,897	81,132	46,002	30,896	31,815
ميلي ايران	120	227	20					
بيبلوس اللبناني	107,824	142,458	204,863	192,646	192,996	156,328	137,776	122,350

82446	73,677	97,242	115,106	131,741	105,004	70,234	12,128	الزراعي التركي
33	172	363	445	353	4,482	2,632	537	انتركونتننتال
48,204	66,496	55,797	67,801	165,264	637,128	155,697		بيروت والبلاد العربية
122,244	115,553	107,507	90,613	99,031	22,597			مصرف البحر المتوسط
64,084								قفلر التركي
29,185	65,456	69,094	58,132					أش التركي شركة مساهمة
37,287	1,846	1,791	10,214	9,018				الليبناني الفرنسي
634	2,100	2,343	372					باريسيان
2,410	3,590	2,664	27,626	24,328	61,798			الاعتماد اللبناني
2,412,115	1,761,265	1,911,053	1,433,062					ستاندرد تشارترد
179,577	194,247	126,478						فرنسبنك
21,894	8,266	6,145	541					الشرق الاوسط و افريقيا
1,252	1,884	396	769					لبنان والمهجر
78,627	81,435							بنك عودة
3,234,157	2,544,659	2,583,203	2,078,809	715,298	1,065,133	371248	120609	مجموع المصارف الاجنبية
8,833,449	9,868,584	10,307,33	10,912,95	11,049,16	10,411,19	6,907,387	5,495,968	مجموع المصارف الاهلية
27,651,37	33,281,60	40,533,15	50,908,39	53,667,02	44,174,19	39,032,46	39,790,90	مجموع العام
7	7	4	3	5	0	1	6	

المصدر: البنك المركزي العراقي : دائرة الإحصاء والابحاث : النشرة الاحصائية السنوية (2010 - 2017).

الاستنتاجات

توصل البحث الى الاستنتاجات الاتية:-

1. ضعف مساهمة المصارف الاجنبية في اجمالي الائتمان المصرفي في العراق اذ لم تتجاوز في افضل الاحوال 5%.
2. هيمنة الائتمان المصرفي التعهدي الذي تقدمه المصارف الاجنبية اذ يشكل اكثر من 80% من اجمالي الائتمان المصارف الاجنبية.
3. هيمنة قطاع خدمات المجتمع على قرابة ثلثين (66%) الائتمان الذي تمنحه المصارف الاجنبية.

4. هناك ثلاثة مصارف فقط يتجاوز الائتمان النقدي مائة مليار دينار لكل منها وتهيمن على اكثر من 60 % من الائتمان النقدي الذي تقدمه المصارف الاجنبية .
 5. تركز الائتمان التعهدي في مصرف واحد وهو ستاندرد تشارترد اذ يقدم اكثر من 70 % من اجمالي الائتمان التعهدي للمصارف الاجنبية.
- وهذا تثبتت فرضية البحث .

التوصيات

- من خلال ما توصل اليه البحث من استنتاجات يوصي الباحثان بالاتي :
1. إجراء دراسة الاستكمال لمعرفة دور ونشاط المصارف الاجنبية في جوانب اخرى مثل تهريب العملة وغسيل الاموال ودورها في تحديد الدينار العراقي .
 2. اعادة النظر من قبل البنك المركزي بضوابط واليات منح الاجازات للمصارف الاجنبية .
 3. ربط استمرار مزاولة نشاط المصارف الاجنبية مع ما تمنحه من الائتمان واستخدامها للتكنولوجيا وتقديمها للخدمات .

المصادر:

- أولاً. المصادر العربية :
- أ - الكتب
1. الشمري , مايح شبيب . حمزة , حسين كريم . " المصارف الدولية " , طبعة الاولى , دار الكتب والوثائق ببغداد (63) لسنة 2015 .
- ب-الرسائل والاطارح

2. الاحمر , حاتم خالد امين(2008). " اثر البنوك الاجنبية في التنمية الاقتصادية في السودان : دراسة حالة مصرف ابو ظبي " , كلية الدراسات العليا , جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا .
3. العكيدي , ايناس احمد ظاهر(2018). " الرقابة الإشرافية المتبادلة فيما بين البنك المركزي على فروع المصارف الأجنبية في العراق " , شهادة الدبلوم العالي المعادل للماجستير في المصارف , جامعة بغداد .
4. المملوك , انس هشام . " مخاطر الائتمان واثرها في محافظ الاستثمارية دراسة تطبيقية على قطاع المصارف الخاصة في سورية " , اطروحة دكتوراه , كلية الاقتصاد , جامعة دمشق , 2014 .
5. حابس , ايمان (2011). " دور التحليل المالي في منح القروض دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة ورقلة " , رسالة ماجستير , كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير , جامعة قاصدي مرباح ورقلة .
6. عثمانى , حسين (2003). " استراتيجيات الشركات المتعددة الجنسيات في عولمة الاقتصاد " , رسالة ماجستير , كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير , جامعة الحاج لخضر – باتنة .
7. – كريم , عمر (2015). " الأداء المالي للقطاع المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة : المحلي مقابل البنوك الأجنبية " , رسالة ماجستير , كلية العلوم في الأعمال المصرفية والمالية , جامعة شرق البحر المتوسط .
8. مسعودي , فاطمة . رحلي , مريم (2013). انفتاح القطاع المصرفي في الجزائر على الاستثمار الاجنبي " , رسالة ماجستير , كلية الحقوق والعلوم السياسية , جامعة عبد الرحمان ميرة – بجاية .
9. نعمه , واضح (2016). العوامل المؤثرة على اتخاذ قرار منح القروض البنكية للمؤسسات الاقتصادية : حالة مؤسسات صغيرة والمتوسطة بوابة تلمسان , اطروحة دكتوراه , كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير , جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان .
10. وسام , تونسي (2014). " اثر البنوك الاجنبية على عصنة النظام المصرفي الجزائري " رسالة ماجستير , كلية الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير , جامعة ام البواقي .

ج – الدوريات والبحوث :

11. الموسوي , سعدي احمد حميد . " البعد الفلسفي وانعكاسه في الاستثمار المصرفي دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية " , " مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية " , المجلد 7 , الاصدار 2 , 2015 , ص 51-74 .
12. عبيدة , صلاح رمضان . ظاهر, عبد الرحمن . تحليل اتجاهات تطور دور المصارف المحلية الخاصة والأجنبية في الاقتصاد العراقي للفترة 2003 – 2014 , " مجلة العلوم الانسانية لجامعة زاخو " , المجلد. 6 , رقم 2 , 2018 , ص 533 , 546 .

13. محمد , حاكم حسن . محمد , زينب سعدون . " اثار الاستثمار الاجنبي المباشر في القطاع المصرفي " مجلة الادارة والاقتصاد , مجلد الثالث العدد التاسع . جامعة الكوفة 2014 , ص 4 .
د . النشرات الرسمية:
14. البنك المركزي العراقي : دائرة الإحصاء والابحاث : النشرة الاحصائية السنوية , 2010 – 2017 .
ثانيا : المصادر الاجنبية .
15. Ismail, Khan . Hafiz , and othere (2015) , The Role of Foreign Banks in Emerging Banking Sector in the Developing Countries like Pakistan _ " Journal of Economics and Sustainable Development " , Vol.6, No.5
16. A.Gormley . Todd (2010): The impact of foreign bank entry in emerging markets: Evidence from India , " Journal of Financial Intermediation " , Volume 19, Issue 1, P 26-51.
17. Jeon , Bang Nam . Olivero , María Pía . Ji Wu(2011) , Do foreign banks increase competition ? Evidence from emerging Asian and Latin American banking markets , " Journal of Banking & Finance " Volume 35, Issue 4, , Pages 856-875 .
18. Goulding . William , Nolle. Daniel E , (2012) " Foreign Banks in the U.S." : A primer , Board of Governors of the Federal Reserve System International Finance Discussion Papers , Number 1064 .
19. World Bank (2017) :Global Financial Development Report , " Bankers without Borders " , p1 - 8 - 9 .